فوق الطاولة

يونس خلف

ثقافة الشكوى..!

الحق مع السادة الوزراء الذين شددوا في اجتماعهم المتعلق بأهمية توعية المواطنين بحقوقهم من خلال تعزيز ثقافة الشكوى واعتبارها ثقافة عامة ومجتمعية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: في ظل غياب ثقافة الشكوى هل نظن نعتمد على الشكاوى التي يتقدم بها المواطن لنبدأ بمعالجة الموضوع، وهل تحتاج بعض الأمور الواضحة سواء في الأسواق أو الخدمات أو أشكال الإهمال والتقصير أو محاربة الفساد إلى شكوى من مواطن؟ ماذا يمكن أن يضيف المواطن عندما يعرف الوزير أو صاحب الشأن بوجود مشكلة حول قضية ما قبل أن يشتكي المواطن. أما إذا كان لا يعرف فإن المشكلة تأخذ شكلاً آخر من التقصير.

والأمر الآخر المتصل بثقافة الشكوى ومتابعة قضايا الشأن العام والتواصل مع المواطنين لتقديم صورة الواقع على حقيقته فهو يتعلق بدور المكاتب الصحفية في الوزارات والمؤسسات العامة التي لا يقوم بعضها سوى بالرد على ما يكتب عن الوزارة أو المؤسسة المعنية إضافة إلى حجب المعلومات الصحيحة عن المواطن والصحفي، على حين الجميع يدرك أن تعامل المكاتب الصحفية بشكل إيجابي مع المعلومات يؤدي إلى القضاء على الشائعات وتوضيح سياسة الدولة وخططها وكشف الأخطاء، بينما واقع الحال يؤكد أن ما تقوم به بعض هذه المكاتب الحد من حرية الإعلاميين في الوصول إلى المعلومة لا بل أكثر من ذلك يطالب الصحفي بإملاء استمارة خاصة بالأسئلة التي يريد الإجابة عنها ليقوم بعد ذلك المكتب الصحفي برفعها إلى السيد الوزير ليحولها إلى المسؤول المختص للإجابة عنها وإعادتها فيحذف أو يضيف ثم يرسلها بعد ذلك إلى الصحفي وغالبا ما تكون المسألة المطروحة قد انتهت وصار النشر عنها مثل عدمه. ولا نغالي إذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك بأن بعض المكاتب الصحفية تنفرد بطريقة أخرى في الرد على أسئلة الصحفيين عندما تتولى إعداد الأسئلة والأجوبة.

منح «السورية للتجارة» ١١٣ مليار ليرة لتأمين مادة السكر

مجلس الوزراء يناقش تعديل رواتب قوى الأمن الداخلي

مذكرة لوزارة الخارجية حول «الدبلوماسية الاقتصادية»

وزير الصناعة لـ«الوطن»: لا مقترح لرفع أسعار المياه المعدنية وندرس طلبات إمكانية تصدير الفائض

هناء غانم

جدد مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس تأكيده على الوزارات الخدمية تطبيق العدالة في توزيع الخدمات من كهرباء، مشتقات نفطية، مياه وإزالة كل المخالفات والتعديات على الشبكة الكهربائية والتشدد بمراقبة آليات عمل محطات الوقود واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، إضافة إلى التوسع بخدمات الدفع الإلكتروني وتحسين مستواها بما يخفف من الجهد والوقت على المواطنين.

كما ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتعديل رواتب عسكريي قوى الأمن الداخلي/ ضباطاً وصف ضباط وأفراداً نظراً لكون المبلغ المستحق عند الترفيع من درجة إلى درجة أعلى، أقل من أقرانهم من العاملين في الدولة، إضافة إلى طبيعة الخدمة في قوى الأمن الداخلي التي تتطلب وجود عسكرييها في مقرات عملهم لفترات طويلة.

وأكد المهندس عرنوس أهمية التوسع بإنشاء وحدات تعبئة المياه المعدنية وزيادة الإنتاج إلى الحد الأقصى خلال فصل الشتاء بما يؤمن احتياجات السوق المحلية على مدار العام ودراسة تصدير الفائض.

وحول ذلك قال وزير الصناعة زياد صباغ لـ«الوطن»: تم توجيه كل شركات ومعامل المياه للعمل بطاقتها القصوى وفق الإمكانيات المتاحة لتأمين حاجة السوق، مشيراً إلى أنه تتم دراسة طلبات إمكانية التصدير للفائض من العبوات المعدنية، كما نسعى لتأمين خطوط إنتاج جديدة. وعن نية الوزارة في رفع أسعار المياه بالأسواق المحلية، أضاف: إنه حالياً لا يوجد أي مقترح لرفع أسعار المياه المعدنية.

وتمتلك «الوطن» معلومات عن مشاريع مقترحة لتعبئة المياه المعدنية، وقد تم تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية لها منها مشروع تعبئة المياه في وحدة نبع السن ومشروع تعبئة المياه الطبيعية في الخفسة كما تتم صيانة الآلات المتعلقة بمشروع تعبئة المياه في وحدة الدريكيش، إضافة إلى مشروع إقامة وحدة لتعبئة مياه نبع الفوار باسم الجولان في القنيطرة حيث تم تشكيل لجنة بهذا الخصوص لمتابعة تنفيذ المشروع.

ووجه رئيس مجلس الوزراء الجهات المعنية للإسراع بإنجاز كامل البنى التحتية لمدينة معارض السيارات في منطقة الدوير بريف دمشق لوضع المدينة بالاستثمار في أسرع وقت بهدف تنظيم مهنة بيع وشراء السيارات والمهن المتعلقة بها ونقل النشاطات التجارية الخاصة بذلك خارج مدينة دمشق.

وقدم وزير الخارجية والمغتربين الدكتور فيصل المقداد ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور فادي الخليل عرضاً حول زيارة جمهورية الهند مؤخراً والنتائج التي أسفرت عنها لناحية تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والصناعية والتجارية، حيث تم التأكيد على متابعة جميع ملفات التعاون بين الجانبين بما يحقق الفائدة المشتركة للبلدين.

وأقر المجلس مذكرة وزارة الخارجية والمغتربين حول متابعة ملف الدبلوماسية الاقتصادية السورية ودور السفارات والقنصليات في فتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات السورية وجذب الاستثمارات، وتم التأكيد على ضرورة تكثيف جهود البعثات الدبلوماسية لتشجيع رؤوس الأموال السورية المغتربة على الاستثمار في الوطن في ظل الحوافز والتسهيلات التي يقدمها قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١.

وقدم وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم عرضاً حول واقع الأقماح تضمن الإنتاج المحلي والاحتياج الفعلي والعقود المبرمة للتوريد والإجراءات المتخذة لإيصال الكميات المطلوبة إلى كل المناطق خلال الفترة المقبلة بما يسهم في تعزيز المخزون الإستراتيجي من المادة.

واستعرض المجلس مذكرة قدمها وزير النقل المهندس زهير خزيم بخصوص وضع الإشارات المرورية وإشارات الدلالة على الطرقات الرئيسية والمركزية بما يضمن تحقيق السلامة المرورية والحد من الحوادث.

ووافق المجلس على منح السورية للتجارة سلفة مالية بقيمة ١١٣ مليار ليرة سورية لتأمين مادة السكر عبر البطاقة الإلكترونية، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

تخفيض السعر الاسترشادي لحاوية الحمضيات من ٨٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار

بركات لـ«الوطن»: نوعية حمضيات هذا العام جيدة ومناسبة للتصدير

هناء غانم

أكد مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة المهندس نشوان بركات في تصريح لـ«الوطن» أن نوعية المواصفات الخاصة بالحمضيات جيدة لهذا العام من حيث الحجم والنوعية ومناسبتها لعملية التصدير رغم أن الإنتاج قليل هذا العام، مؤكداً أنه تم وضع آلية جديدة للتصدير عبر خطة حكومية أعطت من خلالها الدعم للفلاحين وخفضت التكاليف على المصدرين عن طريق هيئة دعم الصادرات حيث تكفلت بـ٢٥ بالمئة من أجور النقل وفق التسعيرة المخصصة من الوزارة لجميع البرادات التي يتم تصديرها للدول المجاورة أو التصدير الخارجي كما تم تخفيض السعر الاسترشادي لحاوية الحمضيات من ٨٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار.

وعن مراكز الفرز والتوضيب المعدة للحمضيات المخصصة للتصدير قال لدينا نحو ٥٨ مركزاً بين اللاذقية وطرطوس وبالنسبة لعملية التسويق تم وضع خطة متكاملة بالتعاون مع جميع الوزارات لتجاوز أي عملية اختناق للتسويق ولاسيما في أشهر كانون الأول والثاني وشباط من العام القادم لافتاً إلى أن الكميات المقدرة من الحمضيات لهذا العام بلغت نحو ٦٤٠ ألف طن منها ٤٨٧ ألف طن في اللاذقية و١٥٣ ألف طن في طرطوس.

وأضاف بركات إن هيئة دعم الصادرات قامت بوضع خطة متكاملة للتصدير تقدم العديد من التسهيلات خلال فترة الذروة للموسم وقامت وزارة الزراعة بتطوير برنامج الاعتمادية الخاص بتطوير وتأهيل زراعة محصول الحمضيات الذي قطع أشواطاً مهمة جداً لكونه الخطة المستقبلية الوحيدة التي تؤدي إلى تطوير زراعة الحمضيات حيث تم تطوير وفق اعتماد ثلاثة مكونات أساسية، مشيراً إلى أن المكون الأول للبرنامج ينص على تدقيق قاعدة بيانات دقيقة، ومن ثم التحرك باتجاه إجراء عملية مسح شامل وكامل على مستوى الصنف لكل مزارع الحمضيات، والعمل حتى نهاية العام ٢٠٢٣ على وضع استمارة إلكترونية لكل مزرعة، مشيراً إلى أنه عندما يكون لدينا قاعدة بيانات دقيقة نستطيع من خلالها بناء خطط مستقبلية صحيحة، وعن المكون الثاني أضاف بركات إنه يتضمن إعادة تأهيل وإعمار مزارع الحمضيات من خلال برنامج زمني محدد سيتم وضعه قريباً جداً بالشكل الذي يمكننا من ضمان نشر زراعة الأصناف التصديرية وفقاً لمتطلبات وأذواق الأسواق الخارجية، مشيراً إلى أن الخطوة المهمة في هذا المكون هي زراعة صنف واحد في كل مزرعة بالاتفاق مع الفلاح وفق الخريطة التصنيفية التي سيعمل مكتب الحمضيات على وضعها، بالشكل الذي يضمن الحصول على أكبر إنتاجية ممكنة من حيث الكم والنوع في وحدة المساحة، ويسهل عملية التعاقد في المستقبل، وتسويق المحصول على نطاق واسع.

وأشار إلى أنه بعد الحصول على البيانات الدقيقة بشكل صحيح يتم وضع خطة لإعادة تأهيل وترميم زراعة الحمضيات بما يضمن نشر الأصناف التصديرية المطابقة للمواصفات والأسواق الخارجية.

وبين أن موافقة الحكومة مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية، المتضمنة تأييد مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتقديم دعم للفلاحين والمزارعين، الراغبين بإعادة إعمار بساتينهم، من خلال برنامج تقديم الغراس الجديدة من الحمضيات بشكل مجاني لاستبدال الأشجار الهرمة منها، شريطة الالتزام بالشروط التي تحددها الوزارة من حيث الأصناف وطريقة الزراعة والمكافحة، هي خطوة مهمة جداً في برنامج الاعتمادية.

وأوضح أن خطة العمل الخاصة بالبرنامج تشمل أيضاً تجميع عدد من المزارعين ضمن وحدة تسويقية معينة وأصحاب الحيازات الصغيرة مبدئياً كخطوة أولى لتسهل عملية التعاقد معهم في المستقبل. وعن المكون الثالث أضاف بركات: إنه يتعلق بعملية المباشرة بالتسويق عن طريق برنامج الاعتمادية الذي يضمن أيضاً اعتماد المزارع ومراكز الفرز والتوضيب والشركات المختصة بعملية التسويق.

وبين أن الجهات العامة المشاركة في تنفيذ برنامج الاعتمادية هي وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية ممثلة بهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ممثلة بالمؤسسة السورية للتجارة، والنقل، والإدارة المحلية والبيئة.

وأضاف: إن الوزارة قامت بإعداد خريطة صنفية حيث يتم زراعة كل صنف وفق الاحتياجات البيئية والمناخية حتى نحصل على أكبر إنتاجية بوحدة المساحة حتى إن هذه الخريطة الصنفية تم إنجازها حتى على مستوى القرية كما تم الانتهاء من إنجاز دليل للآفات والأمراض إضافة إلى دليل العمليات الزراعية الصحيحة لمحصول الحمضيات.

وسيكون اعتماد الشركات التسويقية المؤهلة ضمن سلسلة متكاملة للعملية التسويقية عن طريق هيئة دعم الصادرات التي مهمتها الربط بين المزارع المعتمدة وبين مراكز التوضيب والشركات التسويقية وفي هذه الحالات يتم تأمين حصول المزارع على أكبر كمية ممكنة من المحصول.

ويتم العمل على تطوير مفهومي زراعة وصناعة الحمضيات ليكون لدينا منتج زراعي آمن بمواصفات وجودة عالية وتطويرها وتقديم الرعاية والخدمة للأشجار المثمرة من الغرسة وحتى المنتج وصولاً إلى باب المزرعة من جهة أخرى، يضاف إلى كل ذلك شهادة مخابر ومراكز أبحاث عالمية تؤكد خلو منتجنا على اختلاف أنواعه من الأثر المتبقي للمبيدات التي توزع مجاناً على المزارعين وتوفر عليهم مليارات الليرات.

توجه شركات دوائية لاستجرار منتجات النباتات الطبية والعطرية محلياً بدلاً من استيرادها

الشبعاني لـ«الوطن»: شركات مصنعة لمواد التجميل بدأت بالاستفادة من الإنتاج المحلي ولدينا ٣٦٠ صنفاً تعد منجماً طبيعياً ذا عائد اقتصادي

علي محمود سليمان

بيّن رئيس لجنة المشاتل في اتحاد غرف الزراعة محمد الشبعاني أن قطاع النباتات الطبية والعطرية يشهد تطوراً ملحوظاً وكبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة المتغيرات الاقتصادية وظروف الأزمة والحصار فأصبح التوجه نحو الزراعات التي تحقق الاكتفاء الذاتي وخاصة النباتات الطبية والعطرية كرديف وكصيدلية منزلية

وكشف الشبعاني في حديثه لـ«الوطن» عن توجه عدة شركات ومعامل صناعات دوائية لاستجرار منتجات النباتات الطبية والعطرية من الإنتاج المحلي بدلاً من استيرادها نتيجة صعوبات الاستيراد وارتفاع تكاليف الشحن ما أدى لتوجه بعض الشركات الوطنية لتأمين بديل من السوق المحلية حيث تبين لهذه الشركات أن زراعة وإنتاج هذه النباتات التي تحتوي على المادة الأولية للمنتج الدوائي هو ذو جدوى اقتصادية لناحية انخفاض تكاليف إنتاجها مقارنة مع تكاليف استيرادها.

وأوضح الشبعاني بأنه ومن خلال لجنة المشاتل في اتحاد غرف الزراعة تم البدء بزراعات تعاقدية مع عدد من الشركات بحيث يتم توريد منتج عضوي من النباتات الطبية والعطرية يكون خالياً من المبيدات والمواد الكيميائية والسموم وتمت زراعته تحت رقابة لجنة المشاتل بما يمكن المعمل من فتح خط إنتاج دون الخوف من انقطاع المادة الأولية وخاصة مع دخول أصناف جديدة من الزراعات مثل الستيفيا السكرية والمورينغا ومنها نبات الأوليفيرا والذي أصبح ينتج محلياً وبكميات كبيرة، وغيرها من النباتات التي تدخل في تصنيع المراهم الطبية والمعالجة للحروق وكلها نباتات تزرع محلياً.

ويتم التواصل مع جميع الشركات المهتمة بالحصول على منتجات هذه الزراعات كما يوجد اهتمام كبير من الأمانة السورية للتنمية لدعم هذه القطاع الإنتاجي المهم.

وأشار الشبعاني إلى أن لجنة المشاتل تعمل على نشر الوعي والثقافة للمزارعين حول كيفية التعاطي مع هذه المنتجات وزراعتها بالشكل الأمثل لزيادة الإنتاج بالإضافة لتوزيع الشتول على الأسر في القرى لزراعتها ضمن الحدائق المنزلية وإقامة دورات توعية في المحافظات حول أهمية هذه الزراعات وآليات التقطير واستخلاص المادة الفعالة من هذه النباتات.

المنتجين المحليين لنبتة الستيفيا.

كما بدأت الشركات المصنعة لمواد التجميل بالاستفادة من الإنتاج المحلي للنباتات التي تدخل ضمن مجال صناعتها ومنها نبات الأوليفيرا والذي أصبح ينتج محلياً وبكميات كبيرة، وغيرها من النباتات التي تدخل في تصنيع المراهم الطبية والمعالجة للحروق وكلها نباتات تزرع محلياً.

ويتم التواصل مع جميع الشركات المهتمة بالحصول على منتجات هذه الزراعات كما يوجد اهتمام كبير من الأمانة السورية للتنمية لدعم هذه القطاع الإنتاجي المهم.

وتقوم لجنة المشاتل بمراقبة جودة المنتجات للتأكد من إنتاج منتج عضوي خال من السموم ومن المخلفات الحيوانية بحيث نمنح المنتج شهادة لجنة المشاتل في اتحاد غرف الزراعة ليتمكن المزارع من تسويقه إن كان للشركات أو في السوق المحلية.

ولفت الشبعاني بأنه يوجد في سورية نحو ٣٦٠٠ منتج زراعي منها نحو ٣٦٠ صنفاً نباتياً طبياً وعطرياً متداولاً وهو كنز لا ينضب من الثروة النباتية الطبيعية والتي يمكن استغلالها اقتصادياً لتحقيق عوائد مهمة وكبيرة، لكون التباين الجغرافي والطبيعي جعل سورية منجماً من مناجم الطبيعة.

حيث توزع النباتات الطبية والعطرية إلى ثلاثة أقسام الأول منها ما تتم زراعته من المزارعين مثل المليسة والبابونج والياسون وحبة البركة والكزبرة وسواها والقسم الثاني هي النباتات البرية مثل الزعتر والزوفة والميرمية وغيرها والقسم الثالث هو ما تم إدخاله حديثاً إلى الزراعة في سورية مثل نبتة الستيفيا والمورينغا والبابلونية والتي تلقى رواجاً جيداً.

ولفت الشبعاني إلى قيام عدة منظمات دولية بالتعاون مع اتحاد غرف الزراعة والشركات المحلية بتوزيع هذه الشتول والبذور على المناطق الصالحة لزراعتها وإقامة الدورات التعليمية لكيفية زراعتها وجني المحصول وأهم ما يتم العمل عليه هو زيادة الوعي لأهمية هذه الزراعات وتأمين التسويق اللازم لهذه المحاصيل وتطوير الأنظمة والقوانين وهو ما تعمل عليه وزارة الزراعة من خلال التعاون والدعم الذي تقدمه.

وبالنسبة للأرقام والاحصائيات بين الشبعاني بأنه لا يمكن حصرها لكون النشاط في هذا القطاع بدرجة كبيرة هو عمل فردي ضمن القطاع الخاص ومتوزع في جميع المحافظات وقسم منه يكون عائلياً وبمساحات صغيرة.

هل يقضي الربط الإلكتروني على اقتصاد الظل حقيقة؟

أبو الهدى: الربط في مصلحة التجار وتكلفة التهرب الضريبي أعلى من الضريبة نفسها

سلطان: سيخلّص التاجر والصناعي من مزاجية مراقب الدخل

طلال ماضي

مع اقتراب الموعد النهائي الذي حددته وزارة المالية للتجار والصناعيين من أجل الربط الالكتروني، تزداد مخاوف التجار من الإفصاح عن أعمالهم على الرغم من الطمأنات المستمرة على أن الربط سيكون في مصلحتهم. وحسب القرار ٩٩٤ فإن الأنشطة المكلّفة بالربط الإلكتروني هي المنشآت الصناعية في الشيخ نجار، وحسياء، وعدرا والمنشآت الصناعية بقسمي كبار ومتوسطي المكلفين بمديريات المالية في دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحماة، والمكلفين الذين تنطبق عليهم معايير التسجيل لكبار ومتوسطي المكلفين في بقية المحافظات، إضافة إلى المشافي الخاصة ومستودعات الأدوية وشركات التجهيزات الطبية المحددة، والمخلصين الجمركيين وتجار الاستيراد والتصدير، وتجار الجملة ومدققي الحسابات ومكاتب وشركات تدقيق الحسابات، وشركات الاستشارات المالية والمحاسبية والضريبية بمديريات المالية كلها في المحافظات، ومكاتب شحن البضائع الخارجية والداخلية.

واعتبر رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام في تصريح لـ«الوطن» أن عملية الربط الإلكترونية عملية تنظيمية، وكان بالأصل مطلوب من التجار والصناعيين تقديم دفاتر وحسابات دقيقة وهو في مصلحتهم، لكن الربط سيكون بين التاجر والمالية، وفي بدايتها ستكون العملية صعبة لكونه توجد اليوم فروقات في سعر القطع وفروقات بين الاستيراد واسترداد الأموال على المنصة، ولدينا تضخم يتقاقم على المدى القصير، لافتاً إلى أن الربط الإلكتروني من شأنه أن يجعل الفواتير مضبوطة وتعطي نتائج جيدة.

وأشار اللحام إلى أن التجار أول الأمر كانوا غير مقتنعين بالموضوع، لكونهم غير منظمين وحساباتهم غير منظمة، ومع اقتراب المدة المحددة كل تاجر أصبح يبحث عن تأمين نظام محاسبة يناسبه، وبالعموم الفكرة جيدة لأن المالية تتيح للتاجر أرباحه الحقيقية التي يريدها فتأخذ هي حصتها، لافتاً إلى أن تكلفة التهرب الضريبي أعلى من الضريبة نفسها، والضريبة العادلة هي المساعد القوي لعدم التهرب، وهذا الأمر قائم في جميع دول العالم لكنه في سورية بحاجة إلى وقت أطول للتنفيذ.

عضو لجنة التصدير بغرفة تجارة وصناعة طرطوس عاصم أحمد اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن برنامج الربط الإلكتروني جيد، وهو سلسلة من حلقات ناقصة من الصعب أن تكتمل اليوم وهي بحاجة إلى وقت، لافتاً إلى أن تخوف التجار من الربط له مبرراته مثل العودة بالضرائب إلى سنوات سابقة، وغياب الثقة اليوم بين التجار والمالية، وآلية حساب النفقات على السعر الرسمي أم على السعر في السوق السوداء، وبسبب التضخم القائم يومياً وتفاوت السعر بشكل مستمر لأن التموين تلزم المستورد بالتسعير بعد ٤٠ يوماً، والمنصة تعيد التمويل بعد ١٢٠ يوماً، وبين الوقتين هناك فروقات بالأسعار على أي سعر سيعتمد التاجر إضافة إلى مشكلة الرواتب والأجور وتسجيل العمال في التأمينات هل سيكون على الراتب الحالي أم على الحد الأدنى؟

واعتبر بسام سلطان عضو سابق في غرفة تجارة الريف وخبير معتمد من المالية أن الربط الإلكتروني في مصلحة التاجر والصناعيين لكونه سيخلصه من مزاجية مراقب الدخل، ومن التفتيش المستمر من الاستعلام الضريبي.

وأشار سلطان إلى أن بعض التجار والصناعيين سينتظرون في البداية ويراقبون النتائج، لكن الجميع يعلم أنه لا مفر من الربط الإلكتروني، مبيناً أن من فوائد الربط الإلكتروني الانتهاء من مفاصلة التجار لأن المبيع سيكون بسعر محدد لا يستطيع التاجر أن ينزل به ولا ليرة واحدة، والسعر مكشوف للجميع للمشتري وللدوائر المالية، وهذا من شأنه إيجاد الثقة مستقبلاً بين الزبون والتاجر.

وأكد سلطان أن اقتصاد الظل سينتهي مع الربط الإلكتروني لكون الجميع سيحصل على سجل متجر، وهذا إثبات حقيقي أنك تمارس التجارة، ولا يمكن مستقبلاً أن تخفي أعمالك لأنها ستظهر لدى من يتعامل معك لكونه سيسجل ضمن فواتيره ونفقاته مشترياته من متجرك.

أقل من ١٠ أيام وسيتم ربط التجار والصناعيين في المرحلة الحالية المحددين بالقرار ٩٩٤ وبعد فترة ستتوسع الدائرة أكثر فأكثر، ومن خلال تدقيق الفواتير سيتم الكشف عن جميع من ينتج ويقوم بعملية البيع وستكون حصة «المالية» من رأس الكومة من دون عناء ومن دون ضياع ليرة واحدة من حصتها من النشاطات المنظمة أم غير المنظمة مستقبلاً.